اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 09-09-2009 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 19 مسلسـل: 118 رقم القصاصة: 1

احتلت المركز (13) عالمياً في التنافسية مدعومة بإصلاحات المليك الاقتصادية

المملكة تخطو بثبات نحو هدفها الوطني (10 في 10) وتتصدر الشرق الأوسط

الدباغ : خادم الحرمين الشريفين راعي الإصلاحات والداعم الأول لبرنامج 10 في 10

الجزيرة - الرياض

عززت المملكة تقدمها علي سلم التنافسية العالمية وتربعت علي المرتبة (18) وتصدرت بهذا المركز دول العالم العربي والشرق الأوسط كافضل بيئة استثمارية وفقاً لتقرير اداء الأعمال (2010 Doing Business)، الذي صدر امس عن مؤسسة التمويل الدولية IFC التابعة للبنك الدولي ويقيم بيئة الأعمال في 188 دولة

وذلك بسبب التطور والتحسن الكبير الذي شهدته المملكة خلال السنوات القليلة الماضية. ومنذ إعلان المملكة قبل اربع سنوات الهدف الوطني 10 في 10 حدث تطور لافت في تصنيف المملكة في تقارير التنافسية الدولية ذات العلاقة بالاستثمار. ويأتي المركز الجديد للمملكة بعد أن خطت خطوات جيدة في طريق الإصلاح الاقتصادي بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز فيما كانت تحتل المركز 16 العام الماضي، وكانت تحتل المركز 88 في تصنيف العام قبل الماضي، والمركز 67 من بين 185 دولة خلال تصنيف 2005م كتاكيد محايد لفاعلية الخطوات الإصلاحية التي تمت في المملكة في مجال تحسين بيئة اداء الأعمال والاستثمار. وعبر محافظ هيئة الاستثمار عمرو عن تقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز راعي الإصلاحات وداعم برنامج 10 في 10 علي ما تقدمه حكومة المملكة من دعم وتسهيلات للمستثمرين في المملكة.

وقال الدباغ (يعود الفضل في حصول المملكة علي المركز الثالث عشر عالمياً -بعد الله- للتوجيهات المباشرة لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني -حفظهم الله- خلال السنوات الأخيرة بتكثيف الجهود من اجل تحسين بيئة اداء الأعمال في البلاد. من جهته اوضح وكيل محافظ هيئة الاستثمار لشئون الاستثمار ورئيس مركز التنافسية الوطني الدكتور عواد العواد بان مركز التنافسية الوطني يقوم بصفة مستمرة بمراجعة وتحليل المؤشرات والمعايير الرئيسة والفرعية التي بموجبها يتم قياس درجة التقدم الذي تحرزه المملكة في تقارير التنافسية الدولية وفيها تقرير سهولة مزاولة الأعمال حيث قام المركز بالتنسيق مع الجهات الحكومية بتحديد اهم المؤثرات التي تحتاج إلى تحسين وتم اتخاذ الخطوات اللازمة لإقرار هذه التحسينات وتمثلت اهم المؤشرات التي ساهمت في ترتيب المملكة هذا العام في مؤشر بدل نشاط تجاري ويعود ذلك إلي إنشاء مركز الاستقبال الموحد لتاسيس الشركات في مقر وزارة التجارة والذي نتج عنه تقليل عدد الأيام التي يتطلبها تاسيس شركة جديدة من 7 ايام إلي 4 ايام وكذلك تقليص عدد الإجراءات من 18 خطوة إلي 5 خطوات.

وفي ضوء إلغاء متطلب الحد الأدني لراس المال وكذلك مؤشر استخراج التراخيص حيث تحسن ترتيب المملكة في هذا المؤشر من المرتبة 50 إلي المرتبة 88 وذلك لتطبيق امانة منطقة الرياض لبرنامج الرخصة الفورية والذي نتج عنه تقليص عدد الأيام للحصول علي رخصة البناء من 185 يوماً إلي 94 يوماً وفي 17 خطوة بدل من 18 خطوة وانخفاض تكاليف استخراج رخصة البناء من 74٪ إلي 82٪ من متوسط دخل الفرد.

وايضاً مؤشر حماية المستثمرين والذي تحسن فيه ترتيب المملكة من المرتبة 84 إلي 61 وذلك يعود إلي تحسن معيار الإفصاح لدى الشركات المساهمة حيث اخذت المملكة تسع نقاط من اصل عشرة معايير.

وكذلك زيادة مسؤولية اعضاء مجالس الإدارات والمديرين امام المساهمين حيث اخذت المملكة ثماني نقاط من اصل عشرة واخيراً تقوية حقوق المساهمين لرفع دعاوى قضائية عن الأضرار التي تلحق بهم نتيجة سوء إدارة الشركة حيث أخذت المملكة اربع نقاط من أصل عشرة واخيراً مؤشر تسجيل الملكية حيث حافظت المملكة علي ترتيبها في هذا المؤشر واحتفظت بالمرتبة الأولي عالمياً في تسجيل الملكية بإجراءين يتمان في يومين ومن دون اي تكلفة مالية.

اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 09-09-2009 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 19 مسلسـل: 118 رقم القصاصة: 2

ووفقاً لهيئة الاستثمار فإن هناك مؤشرات تجريبية جديدة يجب التنبه لها وسيتضمنها التقرير في المستقبل وهما مؤشر الحصول على الكهرباء: ويقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة التي يتطلبها توصيل الكهرباء للمنشآت التجارية.

وسيكون عدد الإجراءات بالنسبة للمملكة ثلاثة إجراءات، وتستغرق تزويد هذه الخدمة 78 يوماً (ضمن افضل 85 دولة) والتكلفة تمثل 78٪ من متوسط دخل الفرد (ضمن افضل 50 دولة) والثاني مؤشر حماية العاملين ويقيس قدرة الدول على الحد من تشغيل الأطفال والأمن والسلامة في مقر العمل.

وقد تم إجراء الدراسة المبدئية على 44 دولة لم تكن المملكة من ضمن هذه الدول.

الدباغ

الحواد